

Distr.: General
8 July 2011

الجمعية العامة



الدورة الخامسة والستون
البند ١٠ من جدول الأعمال

قرار اتخذته الجمعية العامة في ١٠ حزيران/يونيه ٢٠١١

[دون الإحالة إلى لجنة رئيسية (A/65/L.77)]

٢٧٧/٦٥ - الإعلان السياسي بشأن فيروس نقص المناعة البشرية ومتلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز): تكثيف جهودنا من أجل القضاء على فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز

إن الجمعية العامة

تعتمد الإعلان السياسي بشأن فيروس نقص المناعة البشرية ومتلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) المرفق بهذا القرار.

الجلسة العامة ٩٥

١٠ حزيران/يونيه ٢٠١١

المرفق

الإعلان السياسي بشأن فيروس نقص المناعة البشرية ومتلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز): تكثيف جهودنا من أجل القضاء على فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز

١ - نحن، رؤساء الدول والحكومات وممثلي الدول والحكومات، وقد اجتمعنا في الأمم المتحدة في الفترة من ٨ إلى ١٠ حزيران/يونيه ٢٠١١ لاستعراض التقدم المحرز في تنفيذ إعلان الالتزام بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) لعام ٢٠٠١^(١) والإعلان السياسي بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) لعام ٢٠٠٦^(٢)، من أجل توجيه وتكثيف الجهود المبذولة للتصدي على الصعيد العالمي لفيروس نقص المناعة البشرية والإيدز، عن طريق تشجيع القادة على مواصلة

(١) القرار د/٢٦ - ٢/٢٦، المرفق.

(٢) القرار ٢٦٢/٦٠، المرفق.



التزامهم السياسي بالعمل على نحو شامل على الصعد المجتمعية والمحلية والوطنية والإقليمية والدولية على وقف انتشار وباء فيروس نقص المناعة البشرية وضمان انحساره والتخفيف من آثاره والمشاركة في ذلك؛

٢ - نعيد تأكيد الحقوق السيادية للدول الأعضاء، على النحو المكرس في ميثاق الأمم المتحدة، وضرورة وفاء جميع البلدان بالالتزامات والتعهدات الواردة في هذا الإعلان، بما يتفق مع القوانين الوطنية وأولويات التنمية الوطنية وحقوق الإنسان المعترف بها دولياً؛

٣ - نعيد تأكيد إعلان الالتزام بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) لعام ٢٠٠١ والإعلان السياسي بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) لعام ٢٠٠٦ والضرورة الملحة لتكثيف جهودنا بشكل ملحوظ من أجل تحقيق هدف إتاحة برامج الوقاية الشاملة والعلاج والرعاية والدعم للجميع؛

٤ - نسلم بأنه على الرغم من أن وباء فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز يؤثر في كل منطقة من مناطق العالم، فإن العوامل التي تؤدي إلى الإصابة به وأوجه الضعف إزاءه والعوامل المشددة له والفئات المتضررة منه تختلف من بلد لآخر، مما يقتضي من المجتمع الدولي والبلدان ذاتها، على حد سواء، إيجاد حلول ملائمة خصيصاً لكل حالة بعينها يؤخذ فيها مدى انتشار الوباء في كل بلد وظروفه الاجتماعية في الحسبان؛

٥ - نقر بأهمية هذا الاجتماع الرفيع المستوى الذي يعقد بعد مرور ثلاثة عقود منذ الإبلاغ عن أول حالة إصابة بالإيدز وعشر سنوات منذ اعتماد إعلان الالتزام بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) وأهدافه وغاياته المحددة زمنياً والقابلة للقياس وخمس سنوات منذ اعتماد الإعلان السياسي بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) وما يجسده من التزام بالعمل على نحو عاجل لتكثيف الجهود من أجل تحقيق هدف إتاحة برامج الوقاية الشاملة من فيروس نقص المناعة البشرية والعلاج والرعاية والدعم للجميع بحلول عام ٢٠١٠؛

٦ - نعيد تأكيد التزامنا بتحقيق جميع الأهداف الإنمائية للألفية، ولا سيما الهدف ٦، وإذ نسلم بأهمية التعجيل بتكثيف الجهود من أجل إدماج الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز وعلاج المصابين بهما ورعايتهم ودعمهم في الجهود المبذولة لتحقيق هذه الأهداف، نرحب في هذا الصدد بالوثيقة الختامية للاجتماع العام الرفيع المستوى للجمعية العامة لعام

٢٠١٠ المعني بالأهداف الإنمائية للألفية الصادرة بعنوان "الوفاء بالوعد: متحدون لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية"^(٣)؛

٧ - نسلم بأن فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز يشكلان حالة طوارئ عالمية ويمثلان أحد أضخم التحديات التي تعترض مساعي تحقيق التنمية والتقدم والاستقرار في مجتمعاتنا وفي العالم بأسره، مما يقتضي إيجاد حلول استثنائية شاملة على الصعيد العالمي، تراعى فيها حقيقة أن انتشار فيروس نقص المناعة البشرية كثيرا ما يكون ناجما عن الفقر وسببا في انتشاره؛

٨ - نلاحظ مع بالغ القلق أنه على الرغم من التقدم الكبير الذي أحرز على مدى ثلاثة عقود منذ الإبلاغ عن أول حالة إصابة بالإيدز، يظل وباء فيروس نقص المناعة البشرية كارثة إنسانية لم يسبق لها مثيل، تتسبب في معاناة شديدة للبلدان والمجتمعات المحلية والأسر في جميع أنحاء العالم، وأن عدد الوفيات من جراء الإصابة بالإيدز قد تجاوز ٣٠ مليون شخص، وأن هناك علاوة على ذلك ما يقدر عددهم بنحو ٣٣ مليون شخص من المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية، وأن أكثر من ١٦ مليون طفل قد تيمت بسبب الإيدز، وأن أكثر من ٧٠٠٠ إصابة جديدة بفيروس نقص المناعة البشرية تحدث كل يوم، معظمها بين شعوب البلدان المنخفضة الدخل والمتوسطة الدخل، وأنه يعتقد أن أقل من نصف عدد الأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية على علم بإصابتهم به؛

٩ - نكرر مع بالغ القلق تأكيد أن أفريقيا، ولا سيما أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، تظل أكثر المناطق تضررا، وأنه يلزم اتخاذ إجراءات عاجلة واستثنائية على جميع المستويات للحد من الآثار المدمرة لهذا الوباء، وننوه بتجديد الحكومات الأفريقية والمؤسسات الإقليمية التزامها بتوسيع نطاق التصدي لفيروس نقص المناعة البشرية والإيدز؛

١٠ - نعرب عن بالغ القلق لأن فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز يؤثران في كل منطقة من مناطق العالم، ولأن منطقة البحر الكاريبي ما زالت تشهد أعلى معدلات الانتشار خارج أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، في حين أن عدد الإصابات الجديدة بالفيروس آخذ في الازدياد في أوروبا الشرقية وآسيا الوسطى وشمال أفريقيا والشرق الأوسط وأجزاء من آسيا والمحيط الهادئ؛

١١ - نرحب بالدور الرائد الذي تؤديه الحكومات ويؤديه الأشخاص المصابون بفيروس نقص المناعة البشرية والقادة السياسيون وقادة المجتمعات المحلية والبرلمانات والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية والمجتمعات المحلية والأسر والمنظمات الدينية والعلماء والمهنيون

(٣) انظر القرار ١/٦٥.

الصحيون والجهات المانحة والأوساط الخيرية والقوى العاملة وقطاع الأعمال والمجتمع المدني ووسائل الإعلام في التصدي لفيروس نقص المناعة البشرية والإيدز بجميع جوانبه والتزامهم بذلك؛

١٢ - نرحب بالجهود المبذولة بشكل استثنائي على الصعيد الوطنية والإقليمية والدولية لتنفيذ إعلان الالتزام بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) لعام ٢٠٠١ والإعلان السياسي بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) لعام ٢٠٠٦، وبالتقدم الهام الذي أحرز، بما في ذلك انخفاض معدل الإصابات الجديدة بفيروس نقص المناعة البشرية بنسبة تتجاوز ٢٥ في المائة في أكثر من ٣٠ بلدا وانخفاض معدلات انتقال فيروس نقص المناعة البشرية من الأم إلى الطفل إلى حد كبير والتوسع غير المسبوق في نطاق توفير العلاج المضاد للفيروسات العكوسة ليشمل أكثر من ٦ ملايين شخص، مما أدى إلى خفض عدد الوفيات من جراء الإصابة بالإيدز بنسبة تزيد على ٢٠ في المائة في السنوات الخمس الماضية؛

١٣ - ننوه بالالتزام المجتمعي الدولي غير المسبوق بالتصدي لوباء فيروس نقص المناعة البشرية العالمي منذ صدور إعلان الالتزام بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) لعام ٢٠٠١ والإعلان السياسي بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) لعام ٢٠٠٦ الذي تمثل في زيادة التمويل من ١,٨ بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة في عام ٢٠٠١ إلى ١٦ بليون دولار في عام ٢٠١٠ أي بمقدار ثمانية أضعاف، وهو أكبر مبلغ يخصص في التاريخ لمكافحة مرض واحد؛

١٤ - نعرب عن بالغ القلق لأن التمويل المخصص للتصدي لفيروس نقص المناعة البشرية والإيدز لا يزال غير متناسب مع فداحة الوباء، سواء على المستوى الوطني أو الدولي، ولأن الأزمة المالية والاقتصادية العالمية لا تزال تؤثر سلبا في الجهود المبذولة للتصدي لفيروس نقص المناعة البشرية والإيدز على جميع المستويات، بما في ذلك عدم زيادة المساعدة الدولية لأول مرة عن المستويات التي كانت عليها في عامي ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩، ونرحب في هذا الصدد بزيادة الموارد الجاري توفيرها نتيجة وضع العديد من البلدان المتقدمة النمو جداول زمنية لتحقيق هدف تخصيص ٠,٧ في المائة من الناتج القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية بحلول عام ٢٠١٥، مؤكداين أيضا أهمية مصادر التمويل المتكررة التكميلية، بالإضافة إلى التمويل التقليدي، بما في ذلك المساعدة الإنمائية الرسمية، لدعم الاستراتيجيات الوطنية وخطط التمويل والجهود المتعددة الأطراف الرامية إلى مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز؛

١٥ - تؤكد أهمية التعاون الدولي، بما في ذلك ما يؤديه التعاون بين بلدان الشمال وبلدان الجنوب وفيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي من دور، للتصدي على الصعيد العالمي لفيروس نقص المناعة البشرية والإيدز، مع الأخذ في الاعتبار أن التعاون فيما بين بلدان الجنوب ليس بديلاً عن التعاون بين بلدان الشمال وبلدان الجنوب بل هو مكمل له، ونسلم بما تضطلع به الحكومات والبلدان المانحة والمجتمع المدني، بما في ذلك القطاع الخاص، من مسؤوليات مشتركة وإن كانت متباينة، وبما تملكه من قدرات، في الوقت الذي نلاحظ فيه أن تولي الجهات الوطنية زمام الأمور والقيادة عنصر لا غنى عنه في هذا الصدد؛

١٦ - نشيد بأمانة برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) وبالجهات المشاركة في رعايته للدور الرائد الذي اضطلعت به في وضع السياسات المتعلقة بالتصدي لفيروس نقص المناعة البشرية والإيدز وتنسيقها، ولما قدمته من دعم إلى البلدان عن طريق البرنامج المشترك؛

١٧ - نشيد بالصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا للدور الحيوي الذي يؤديه في حشد التمويل اللازم للتصدي لفيروس نقص المناعة البشرية والإيدز وتوفيره على الصعيدين الوطني والإقليمي، وفي زيادة القدرة على التنبؤ بالتمويل في المدى الطويل، ونرحب بالتزام الجهات المانحة بتوفير تمويل تجاوز حتى الآن ٣٠ بليون دولار، بما في ذلك التعهدات الكبيرة التي قدمها المانحون في المؤتمر الذي عقد في ٤ و ٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠ لتجديد موارد الصندوق العالمي، ونلاحظ مع القلق أن هذه التعهدات، وإن كانت تمثل زيادة في التمويل، لم تصل إلى مستوى المبالغ التي يهدف الصندوق العالمي إلى الحصول عليها للتعجيل بإحراز التقدم صوب توفير العلاج للجميع، ونسلم بأن هذا الهدف لن يتحقق إلا بدعم العمل الذي يضطلع به الصندوق العالمي وتزويده بموارد مالية كافية؛

١٨ - نشيد بالعمل الذي يقوم به المرفق الدولي لشراء الأدوية استناداً إلى أساليب التمويل المبتكرة والتركيز على تيسير الحصول على العقاقير المضادة للفيروسات العكوسة وضمناً جودتها وخفض أسعارها؛

١٩ - نرحب باستراتيجية الأمين العام العالمية لصحة المرأة والطفل التي يضطلع بها ائتلاف واسع من الشركاء لدعم الخطط والاستراتيجيات الوطنية من أجل خفض عدد الوفيات النفاسية ووفيات المواليد الجدد والأطفال دون سن الخامسة إلى حد كبير بوصف ذلك مسألة ملحة، بوسائل منها توسيع نطاق التدابير الشديدة الأثر ذات الأولوية وتضافر الجهود في قطاعات من قبيل الصحة والتعليم والمساواة بين الجنسين والمياه والمرافق الصحية والحد من الفقر والتغذية؛

٢٠ - نسلم بأن الدول التي تقوم اقتصاداتها على الزراعة تتضرر إلى حد كبير من فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز، مما يضعف مجتمعاتها المحلية وأسرهم ويؤثر سلباً في جهودها للقضاء على الفقر، وأن سبب الوفيات المبكرة من جراء الإصابة بالإيدز يعود، في جملة أمور، إلى سوء التغذية الذي يؤدي إلى تفاقم تأثير فيروس نقص المناعة البشرية في جهاز المناعة ويقوض قدرته على مقاومة الأمراض المعدية والأمراض الانتهازية، وأن علاج فيروس نقص المناعة البشرية، بما في ذلك العلاج المضاد للفيروسات العكوسة، لا يكتمل بدون غذاء كافٍ وتغذية سليمة؛

٢١ - لا يزال يساورنا قلق شديد لأن النساء والفتيات ما زلن أكثر الفئات تضرراً من الوباء على الصعيد العالمي ويتحملن عبء رعاية المصابين به أكثر من غيرهن، ولأن قدرة النساء والفتيات على حماية أنفسهن من فيروس نقص المناعة البشرية ما زالت تتأثر بعوامل فسيولوجية وبعدم المساواة بين الجنسين، بما في ذلك عدم تمتعهن بوضع قانوني واقتصادي واجتماعي على نحو متكافئ مع الرجال وعدم حصولهن على قدر كافٍ من الرعاية والخدمات الصحية، بما فيها خدمات الصحة الجنسية والإنجابية، وبجميع أشكال التمييز والعنف، بما في ذلك ما يتعرضن له من عنف واستغلال جنسيين؛

٢٢ - نرحب بإنشاء هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة) بوصفها جهة جديدة ذات مصلحة يمكن أن تؤدي دوراً هاماً في الجهود العالمية لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية عن طريق تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، بوصفها شرطين أساسيين للحد من ضعف المرأة إزاء فيروس نقص المناعة البشرية، ونرحب بتعيين أول مديرة تنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة؛

٢٣ - نرحب باعتماد اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة^(٤)، ونسلم بضرورة مراعاة حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة المنصوص عليها في تلك الاتفاقية، ولا سيما فيما يتعلق بالصحة والتعليم وسهولة الحصول على الخدمات والمعلومات، لدى تحديد السبل التي سنتصدى بها على الصعيد العالمي لفيروس نقص المناعة البشرية والإيدز؛

٢٤ - نلاحظ مع التقدير الجهود التي يبذلها الاتحاد البرلماني الدولي لدعم البرلمانات الوطنية لضمان تهيئة بيئة قانونية تمكن من دعم التصدي لفيروس نقص المناعة البشرية والإيدز بفعالية على الصعيد الوطني؛

(٤) القرار ١٠٦/٦٠، المرفق الأول.

٢٥ - نعرب عن بالغ القلق لأن الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ و ٢٤ سنة يشكلون أكثر من ثلث مجموع الإصابات الجديدة بفيروس نقص المناعة البشرية، إذ يصاب زهاء ٣٠٠٠ شاب كل يوم بالفيروس، ونلاحظ أن فرص معظم الشباب في الحصول على التعليم الجيد والعمل الكريم والاستفادة من المرافق الترفيهية وبرامج الصحة الجنسية والإنجابية التي توفر ما يحتاجونه من معلومات ومهارات وخدمات ووسلح أساسية من أجل حماية أنفسهم لا تزال محدودة، ولأن ٣٤ في المائة فقط من الشباب لهم معرفة وافية بفيروس نقص المناعة البشرية، ولأن القوانين والسياسات لا تتيح للشباب في بعض الحالات إمكانية الاستفادة من خدمات الرعاية الصحية الجنسية والخدمات المتصلة بفيروس نقص المناعة البشرية، مثل إجراء الفحوص بصفة طوعية وسرية للكشف عن الإصابة بالفيروس والحصول على المشورة في هذا الشأن والتوعية المناسبة للسن بالشؤون الجنسية وبسبل الوقاية من الفيروس، ونسلم في الوقت نفسه بأهمية الحد من السلوك المنطوي على المخاطرة وتشجيع السلوك الجنسي المسؤول، بما في ذلك الاستعفاف والإخلاص والمداومة على الاستخدام الصحيح للرفالات لدى ممارسة الجنس؛

٢٦ - نلاحظ مع الجزع ارتفاع حالات الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية بين متعاطي المخدرات عن طريق الحقن، وأنه على الرغم من مواصلة جميع الجهات المعنية تكثيف الجهود، لا تزال مشكلة المخدرات تمثل خطراً شديداً على الصحة العامة والسلامة العامة ورفاه البشرية في جملة أمور، وبخاصة على الأطفال والشباب وأسرهم، ونسلم بأنه لا يزال هناك الكثير مما يتعين القيام به من أجل مكافحة مشكلة المخدرات العالمية بفعالية؛

٢٧ - نشير إلى التزامنا بأن الوقاية يجب أن تشكل حجر الزاوية في إجراءات التصدي على الصعيد العالمي لفيروس نقص المناعة البشرية والإيدز، ولكننا نلاحظ أن الكثير من البرامج الوطنية للوقاية من الفيروس وأولويات الإنفاق لا تجسد هذا الالتزام بشكل واف، وأن مستوى الإنفاق على الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية غير كاف لتعبئة إجراءات عالمية حازمة وفعالة وشاملة للوقاية منه، وأن برامج الوقاية الوطنية ليست منسقة ولا تستند إلى الأدلة بقدر كاف في كثير من الأحيان، وأن استراتيجيات الوقاية لا تأخذ في الاعتبار بشكل واف أنماط الإصابة ولا تركز بشكل كاف على فئات السكان الأكثر عرضة للإصابة بالفيروس، وأن ٣٣ في المائة فقط من البلدان وضعت أهدافاً تتعلق بمسألة انتشار الفيروس بين الشباب و ٣٤ في المائة منها فقط وضعت أهدافاً محددة فيما يتعلق ببرامج تشجيع استخدام الرفالات؛

٢٨ - نلاحظ مع القلق أن الاستراتيجيات والبرامج الوطنية للوقاية غالباً ما تكون ذات طابع عام ولا تأخذ في الاعتبار بشكل واف أنماط الإصابة وعبء المرض، ففي الحالات التي يكون فيها مثلاً الاتصال الجنسي بين الجنسين الطريقة الأكثر انتشاراً لانتقال المرض، يشكل الأشخاص المتزوجون أو المساكنون، بمن فيهم المتعاشرون في علاقات يكون أحد طرفيها مصاباً بالفيروس، أغلبية حالات الإصابة الجديدة، غير أنهم لا يستفيدون بما فيه الكفاية من التدابير الرامية إلى الكشف عن الإصابة بالفيروس والوقاية منه؛

٢٩ - نلاحظ أن الكثير من الاستراتيجيات الوطنية للوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية لا تركز بشكل مناسب على فئات السكان التي تشير الدلائل الوبائية أنها الأكثر عرضة للإصابة، وبخاصة الرجال الذين يمارسون الجنس مع الرجال ومتعاطو المخدرات عن طريق الحقن والمشتغلون بالجنس، ونلاحظ أيضاً أنه ينبغي لكل بلد تحديد فئات السكان التي تشكل عاملاً أساسياً في تفشي الوباء فيه وتحديد الإجراءات الكفيلة بالتصدي له، في ضوء سياق تفشي الوباء والسياق الوطني؛

٣٠ - نلاحظ مع بالغ القلق أنه على الرغم من أن القضاء على انتقال فيروس نقص المناعة البشرية من الأم إلى الطفل أصبح وشيكاً في البلدان المرتفعة الدخل وتوافر وسائل منع انتقال الفيروس بأسعار زهيدة، بلغ عدد الرضع المقدر أنهم أصيبوا بالفيروس في عام ٢٠٠٩ حوالي ٣٧٠ ٠٠٠ رضيع؛

٣١ - نلاحظ مع القلق أن برامج الوقاية والعلاج والرعاية والدعم لا يستفيد منها الأشخاص ذوو الإعاقة أو لا تتاح لهم بقدر كاف؛

٣٢ - نسلم بأن إمكانية الحصول على أدوية و سلع أساسية جيدة فعالة غير ضارة بأسعار معقولة في حالة تفشي أوبئة مثل فيروس نقص المناعة البشرية عنصر أساسي في الأعمال التام لحق الجميع في التمتع بأعلى مستوى يمكن بلوغه من الصحة البدنية والعقلية؛

٣٣ - نعرب عن القلق لأن معظم البلدان المنخفضة الدخل والمتوسطة الدخل لم تحقق أهدافها فيما يتعلق بتوفير علاج فيروس نقص المناعة البشرية للجميع، على الرغم من بلوغ الهدف الرئيسي المتمثل في توسيع نطاق توفير العلاج المضاد للفيروسات العكوسة ليشمل أكثر من ٦ ملايين شخص مصاب بفيروس نقص المناعة البشرية في البلدان المنخفضة الدخل والمتوسطة الدخل، ولأن عدد الأشخاص المصابين بالفيروس الذين تستلزم حالتهم طبيياً في الوقت الراهن بدء العلاج المضاد للفيروسات العكوسة بلغ ١٠ ملايين شخص على الأقل، ولأن الانقطاع عن العلاج يمس بفعالية العلاج، ولأن عوامل من قبيل الفقر وعدم الحصول على العلاج والتمويل غير الكافي وغير الممكن التنبؤ به وزيادة عدد المصابين الجدد بالفيروس

عن عدد الأشخاص الذين يبدوون العلاج من الفيروس بمقدار الضعف أمور تهدد إمكانية استدامة توفير علاج فيروس نقص المناعة البشرية الذي يحتاجه المصابون مدى الحياة؛

٣٤ - نسلّم بالدور البالغ الأهمية للبحث في دعم التقدم المحرز في الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية وعلاج المصابين به ورعايتهم ودعمهم، ونرحب بالتقدم الباهر الذي أحرز في المعارف العلمية المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية وبالوقاية والعلاج منه، ولكن نلاحظ مع القلق أن معظم العلاجات الجديدة ليست متاحة أو لا يمكن الحصول عليها في البلدان المنخفضة الدخل والمتوسطة الدخل، وأنه حتى في البلدان المتقدمة النمو، كثيرا ما يقع تأخير كبير في حصول الناس الذين لا يستجيبون للعلاج المتاح على العلاج الجديد لفيروس نقص المناعة البشرية، ونؤكد أهمية البحث الاجتماعي والعملي في زيادة فهمنا للعوامل التي تؤثر على الوباء وفي تحديد الإجراءات الكفيلة بالتصدي له؛

٣٥ - نقر بالأهمية الحاسمة لتوفير الأدوية بأسعار معقولة، بما فيها الأدوية التي لا تحمل اسما تجاريا، في تعزيز إمكانية الحصول على علاج فيروس نقص المناعة البشرية بأسعار معقولة، ونقر كذلك بضرورة الامتثال في اتخاذ التدابير لحماية حقوق الملكية الفكرية وإنفاذها لاتفاق منظمة التجارة الدولية المتعلق بالجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية^(٥) وبضرورة تفسيرها وتنفيذها على نحو يدعم حق الدول الأعضاء في حماية الصحة العامة، وبخاصة في تعزيز إمكانية حصول الجميع على الأدوية؛

٣٦ - نلاحظ مع القلق أن الأنظمة والسياسات والممارسات، بما فيها الأنظمة والسياسات والممارسات التي تقيد التجارة المشروعة في الأدوية التي لا تحمل اسما تجاريا، يمكن أن تحد بشدة من إمكانية الحصول على علاج فيروس نقص المناعة البشرية وغيره من المنتجات الصيدلانية بأسعار معقولة في البلدان المنخفضة الدخل والمتوسطة الدخل، ونسلّم بأنه يمكن تصحيح هذا الوضع بوسائل منها التشريعات والسياسات التنظيمية وإدارة سلسلة الإمداد على المستوى الوطني، ونلاحظ في الوقت نفسه أنه يمكن بحث السبل الكفيلة بالحد من القيود المفروضة على المنتجات المعقولة التكلفة من أجل توسيع نطاق الحصول على منتجات جيدة بأسعار معقولة للوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية ومواد تشخيصه والأدوية والسلع الأساسية المستخدمة في علاج الفيروس، بما في ذلك الأمراض الانتهازية والأمراض التي تتزامن الإصابة بها مع الإصابة بالفيروس؛

(٥) انظر: الصكوك القانونية المتضمنة لنتائج جولة أوروغواي للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف، الموقعة في مراكش في ١٥ نيسان/أبريل ١٩٩٤ (منشورات أمانة مجموعة الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة، رقم المبيع 7/GATT/1994).

٣٧ - نسلّم بأن ثمة سبلا إضافية لضمان انحسار الوباء على الصعيد العالمي وتجنب حدوث ملايين الإصابات بفيروس نقص المناعة البشرية وحالات الوفاة من جراء الإصابة بالإيدز، ونسلّم أيضا في هذا السياق بأن هناك أدلة علمية جديدة يمكن أن تسهم في فعالية برامج الوقاية والعلاج والرعاية والدعم وفي تعزيزها وباحتمال قيام أدلة علمية أخرى يمكنها الإسهام في ذلك؛

٣٨ - نعيد تأكيد التعهد بالوفاء بالالتزام بتعزيز الاحترام العالمي لكافة حقوق الإنسان والحريات الأساسية للجميع ومراعاتها وحمايتها، وفقا لما ينص عليه الميثاق والإعلان العالمي لحقوق الإنسان^(٦) والصكوك الأخرى المتصلة بحقوق الإنسان والقانون الدولي، ونشدد على أهمية القيم الثقافية والأخلاقية والدينية والدور الحيوي للأسرة والمجتمع المحلي، ولا سيما الأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية والمتضررين منه وأسرهم، وعلى ضرورة مراعاة الظروف الخاصة لكل بلد في دعم إجراءات التصدي الوطنية لفيروس نقص المناعة البشرية والإيدز والوصول إلى جميع المصابين بالفيروس وتوفير وسائل الوقاية منه وعلاج المصابين به ورعايتهم ودعمهم وتعزيز النظم الصحية، ولا سيما الرعاية الصحية الأولية؛

٣٩ - نعيد تأكيد أن الأعمال التام لكافة حقوق الإنسان والحريات الأساسية للجميع عامل أساسي في التصدي على الصعيد العالمي لوباء فيروس نقص المناعة البشرية، بما في ذلك فيما يتعلق بالوقاية والعلاج والرعاية والدعم، ونسلّم بأن التصدي لوصم الأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية أو المفترض إصابتهم به والتمييز ضدهم، بمن فيهم أسرهم، يمثل أيضا عاملا حاسما في مكافحة وباء فيروس نقص المناعة البشرية العالمي، ونسلّم أيضا بضرورة القيام، حسب الاقتضاء، بتعزيز السياسات والتشريعات الوطنية من أجل التصدي للوصم والتمييز بسبب الإصابة بالفيروس؛

٤٠ - نسلّم بأن التعاون الوثيق مع الأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية ووفيات السكان الأكثر عرضة للإصابة بالفيروس سيؤدي إلى تيسير التصدي على نحو أكثر فعالية لفيروس نقص المناعة البشرية والإيدز، ونشدد على ضرورة أن يشارك المصابون بالفيروس والمتضررون منه، بمن فيهم أسرهم، على قدم المساواة مع الآخرين في الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، دون تعرضهم للتحيز أو التمييز، وأن يحصلوا على الرعاية الصحية والدعم المجتمعي اللذين يحصل عليهما بقية أفراد المجتمع؛

(٦) القرار ٢١٧ ألف (د - ٣).

٤١ - نسلم بأن توفير خدمات الصحة الجنسية والإنجابية كان ولا يزال أمراً ضرورياً للتصدي لفيروس نقص المناعة البشرية والإيدز، وبأن الحكومات تقع عليها مسؤولية توفير خدمات الصحة العامة، مع إيلاء اهتمام خاص للأسر والنساء والأطفال؛

٤٢ - نسلم بأهمية تعزيز النظم الصحية، ولا سيما الرعاية الصحية الأولية، وبضرورة إدماج إجراءات التصدي لفيروس نقص المناعة البشرية فيها، ونلاحظ أن ضعف النظم الصحية التي تواجه بالفعل العديد من التحديات، بما في ذلك عدم توفر العاملين الصحيين المدربين وعدم استبقاء المهرة منهم، يشكل إحدى العقبات الكبرى التي تحول دون الحصول على الخدمات المتصلة بفيروس نقص المناعة البشرية والإيدز؛

٤٣ - نعيد تأكيد الدور المحوري الذي تؤديه الأسرة، مع مراعاة أن الأسرة يختلف شكلها باختلاف النظم الثقافية والاجتماعية والسياسية، في الحد من إمكانية التعرض للإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية بوسائل منها تثقيف الأطفال وإرشادهم، ونضع في الاعتبار العوامل الثقافية والدينية والأخلاقية في الحد من قلة منعة الأطفال والشباب عن طريق كفالة التحاق البنات والأولاد على حد سواء بالتعليم الابتدائي والثانوي، بما في ذلك إعداد مناهج دراسية عن فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز للمراهقين وتهيئة بيئة سليمة وآمنة للشابات خاصة وتوسيع نطاق خدمات الإعلام والتثقيف والمشورة الجيدة والمناسبة للشباب في مجال الصحة الجنسية وتعزيز برامج الصحة الجنسية والإنجابية والقيام قدر المستطاع بإشراك الأسر والشباب في التخطيط لبرامج الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز ورعاية المصابين بها وفي تنفيذها وتقييمها؛

٤٤ - نسلم بالدور الذي تؤديه المنظمات المجتمعية، بما فيها المنظمات التي يديرها الأشخاص المصابون بفيروس نقص المناعة البشرية، في دعم أشكال التصدي على الصعيدين الوطني والمحلي لفيروس نقص المناعة البشرية والإيدز والوصول إلى جميع المصابين بالفيروس وتوفير خدمات الوقاية والعلاج والرعاية والدعم وتعزيز النظم الصحية، ولا سيما نهج الرعاية الصحية الأولية؛

٤٥ - نقر بأن اتجاه تكاليف برامج مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية في الوقت الحالي لا يمكن تحمله، وبأنه لا بد من زيادة فعالية البرامج من حيث التكلفة واستنادها إلى الأدلة وتحقيقها مردوداً أفضل، وبأن عدم تنسيق إجراءات التصدي بشكل جيد وإتقال كاهلها بالمعاملات وعدم وجود إدارة سليمة ومساءلة مالية أمور تعرقل التقدم؛

٤٦ - نلاحظ مع القلق أن إجراءات التصدي المستندة إلى الأدلة والتي يجب أن تتخذ في ضوء البيانات المصنفة حسب الإصابة بالفيروس وانتشاره، بما فيها البيانات المصنفة حسب

السن والجنس ووسيلة انتقال المرض، لا تزال في حاجة إلى أدوات قياس أقوى ولنظم إدارة البيانات ولتحسين قدرات الرصد والتقييم على الصعيدين الوطني والإقليمي؛

٤٧ - نلاحظ استراتيجيات برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) ومنظمة الصحة العالمية المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية والإيدز؛

٤٨ - نسلم بأن المواعيد النهائية لتحقيق الأهداف والغايات الرئيسية المحددة في إعلان الالتزام بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) لعام ٢٠٠١ والإعلان السياسي بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) لعام ٢٠٠٦ فات أوأهما الآن، ونلاحظ في الوقت نفسه مع القلق البالغ أن العديد من البلدان لم يتمكن من الوفاء بتعهداته بتحقيقها، ونؤكد الضرورة الملحة للالتزام مجددا بتلك الأهداف والغايات والالتزام بأهداف وغايات جديدة طموحة وقابلة للتحقيق انطلاقا من التقدم الهائل الذي أحرز في السنوات العشر الماضية والتصدي للعقبات التي تعترض التقدم والتحديات الجديدة من خلال تنشيط وإدامة التصدي لفيروس نقص المناعة البشرية والإيدز؛

٤٩ - بناء على ما سبق، نعلن رسميا التزامنا بوضع حد للوباء بإرادة سياسية متجددة وقيادة قوية ومسؤولة وبالعامل في إطار شراكة هادفة مع جميع أصحاب المصلحة على جميع المستويات من أجل تنفيذ الإجراءات الجريئة والحاسمة الواردة ذكرها أدناه، مع مراعاة اختلاف الحالات والظروف باختلاف البلدان والمناطق في شتى أنحاء العالم؛

القيادة: متحدون من أجل القضاء على وباء فيروس نقص المناعة البشرية

٥٠ - نلتزم باغتنام الفرصة السانحة في هذا المنعطف على صعيد مكافحة وباء فيروس نقص المناعة البشرية، وبالقيام، من خلال قيادة حاسمة مسؤولة شاملة للجميع، بتنشيط إجراءات التصدي على الصعيد العالمي وعلى نحو شامل لفيروس نقص المناعة البشرية وتكثيفها عن طريق تجديد الالتزامات الواردة في إعلان الالتزام بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) لعام ٢٠٠١ والإعلان السياسي بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) لعام ٢٠٠٦ والوفاء على نحو تام بالالتزامات والأهداف والغايات الواردة في هذا الإعلان؛

٥١ - نلتزم بمضاعفة الجهود من أجل توفير خدمات الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية والعلاج والرعاية والدعم للجميع بحلول عام ٢٠١٥، كخطوة بالغة الأهمية نحو القضاء على

وباء فيروس نقص المناعة البشرية العالمي، سعياً إلى تحقيق الهدف ٦ من الأهداف الإنمائية للألفية، وبخاصة وقف انتشار فيروس نقص المناعة البشرية وبدء انحساره بحلول عام ٢٠١٥؛

٥٢ - نعيد تأكيد تصميمنا على تحقيق جميع الأهداف الإنمائية للألفية، ولا سيما الهدف ٦، ونسلم بأهمية القيام على وجه السرعة بتوسيع نطاق الجهود من أجل إدماج الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية وعلاج المصابين به ورعايتهم ودعمهم في الجهود المبذولة لتحقيق تلك الأهداف؛

٥٣ - نتعهد بالقضاء على عدم المساواة بين الجنسين وعلى الانتهاك والعنف القائم على أساس نوع الجنس وزيادة قدرة المرأة والمراهقة على اتقاء خطر الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية، بطرق أهمها توفير الرعاية والخدمات الصحية، في مجالات منها الصحة الجنسية والإنجابية، وإتاحة إمكانية الحصول على معلومات وافية وعلى التثقيف في هذا الشأن، وبضمان تمكين المرأة من ممارسة حقها في امتلاك زمام أمور حياتها الجنسية، بما في ذلك ما يتصل بصحتها الجنسية والإنجابية، واتخاذ قراراتها في هذا الشأن بشكل حر ومسؤول دون إكراه وتمييز وعنف، بما يزيد من قدرتها على اتقاء الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية، وباتخاذ جميع التدابير اللازمة لتهيئة بيئة مؤاتية لتمكين المرأة وتعزيز استقلالها الاقتصادي، ونكرر في هذا السياق تأكيد أهمية دور الرجال والأولاد في تحقيق المساواة بين الجنسين؛

٥٤ - نلتزم بالقيام، بحلول عام ٢٠١٢، من خلال عمليات شفافة تشمل الجميع تتولى البلدان زمامها، بتحديث وتنفيذ الاستراتيجيات والخطط الوطنية المتعددة القطاعات، بما فيها خطط التمويل، للتصدي لفيروس نقص المناعة البشرية والإيدز، بما يشمل تحقيق أهداف محددة المدة على نحو منصف ومستدام يستهدف فئات بعينها، وبالتعجيل بالجهود الرامية إلى توفير خدمات الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية والعلاج والرعاية والدعم للجميع بحلول عام ٢٠١٥ ومعالجة تدني مستوى التغطية إلى حد غير مقبول في مجالي الوقاية والعلاج؛

٥٥ - نلتزم بتعزيز السيطرة الوطنية على إجراءات التصدي لفيروس نقص المناعة البشرية والإيدز، وندعو في الوقت ذاته منظومة الأمم المتحدة والبلدان المانحة والصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا وقطاع الأعمال والمنظمات الدولية والإقليمية إلى دعم الدول الأعضاء في العمل على أن يتم، بحلول عام ٢٠١٣، على نحو شفاف وفعال وخاضع للمساءلة وبما يتماشى والأولويات الوطنية، تمويل وتنفيذ خطط استراتيجية وطنية وافية ذات مصداقية ومحسوبة التكاليف تستند إلى الأدلة وشاملة للجميع للتصدي لفيروس نقص المناعة البشرية والإيدز تتولى زمامها الجهات الوطنية؛

٥٦ - نلتزم بتشجيع ودعم مشاركة الشباب بفعالية وتوليهم أدواراً قيادية في مكافحة وباء فيروس نقص المناعة البشرية على الصعيد المحلي والوطنية والعالمية، بمن فيهم المصابون بالفيروس، ونوافق على العمل مع هؤلاء القادة الجدد للمساعدة في وضع تدابير محددة لحفز مشاركة الشباب في جهود مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية، بما في ذلك في المجتمعات المحلية والأسر والمدارس ومؤسسات التعليم العالي ومراكز الترفيه وأماكن العمل؛

٥٧ - نلتزم بمواصلة إشراك المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية والمتضررين منه في اتخاذ القرار فيما يتعلق بإجراءات التصدي والتخطيط لها وتنفيذها وتقييمها، وبإقامة الشراكات مع القيادات المحلية وهيئات المجتمع المدني، بما فيها منظمات المجتمعات المحلية، لتطوير الخدمات المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية التي تتولى المجتمعات المحلية زمامها ولتوسيع نطاق هذه الخدمات والتصدي لمسألتي الوصم والتمييز؛

الوقاية: توسيع نطاق التغطية وتنويع النهج المتبعة وتكثيف الجهود الرامية إلى وضع حد لحدوث إصابات جديدة بفيروس نقص المناعة البشرية

٥٨ - نعيد تأكيد وجوب أن تكون الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية حجر الزاوية في الجهود الوطنية والإقليمية والدولية في مجال التصدي لوباء فيروس نقص المناعة البشرية؛

٥٩ - نلتزم بمضاعفة جهود الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية من خلال اتخاذ جميع التدابير لتطبيق نهج للوقاية شاملة تستند إلى الأدلة، مع مراعاة الظروف والمعايير الأخلاقية والقيم الثقافية المحلية، بسبل منها، على سبيل المثال لا الحصر، ما يلي:

(أ) القيام بحملات توعية عامة وأنشطة تثقيف تستهدف فئات بعينها إذكاء للوعي العام بفيروس نقص المناعة البشرية؛

(ب) تدعيم طاقات الشباب للمساعدة على أدائهم دوراً قيادياً في التوعية بفيروس نقص المناعة البشرية على الصعيد العالمي؛

(ج) الحد من السلوك المنطوي على المخاطرة وتشجيع السلوك الجنسي المسؤول، بما في ذلك الاستعفاف والإخلاص والمداومة على الاستخدام الصحيح للرفالات لدى ممارسة الجنس؛

(د) زيادة توفير المستلزمات الأساسية، وبالأخص الرفالات الذكرية والأنثوية ومعدات الحقن المعقمة؛

(هـ) كفالة أن تتاح للجميع، ولا سيما الشباب، إمكانية الاستفادة مما توفره وسائل الاتصال والتواصل الجديدة من إمكانات؛

(و) توسيع نطاق توفير الفحوص للكشف عن الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية للأشخاص الذين يرغبون في إجرائها. محض إرادتهم وبسرية وتوفير المشورة في هذا الصدد وتوفير الفحوص والمشورة التي يبادر مقدمو خدمات الرعاية إلى تقديمها والتشجيع على القيام بذلك؛

(ز) تكثيف الحملات الوطنية للترويج للفحوص للكشف عن الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية وغيره من الأمراض المنقولة جنسياً؛

(ح) إيلاء الاهتمام، حسب الاقتضاء، لتنفيذ برامج للحد من المخاطر والأضرار ولتوسيع نطاق هذه البرامج، بالاسترشاد بدليل منظمة الصحة العالمية ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة وبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) الفني لإسداء المشورة للبلدان لتحديد الأهداف من أجل وقاية جميع متعاطي المخدرات عن طريق الحقن من فيروس نقص المناعة البشرية وتوفير العلاج والرعاية لهم^(٧)، بما يتفق والتشريعات الوطنية؛

(ط) تشجيع ختان الذكور طبيياً في الأماكن التي تكون فيها معدلات انتشار فيروس نقص المناعة البشرية مرتفعة ومعدلات ختان الذكور منخفضة؛

(ي) توعية الرجال والأولاد بالمساواة بين الجنسين وتشجيع مشاركتهم النشطة في الدعوة لها؛

(ك) تيسير الحصول على خدمات رعاية الصحة الجنسية والإنجابية؛

(ل) توفير خدمات الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية للنساء اللواتي في سن الإنجاب وتوفير خدمات الرعاية قبل الولادة والمعلومات وخدمات المشورة وغيرها من الخدمات المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية للعوامل وزيادة توفير العلاج الفعال للنساء المصابات بفيروس نقص المناعة البشرية وللرضع وزيادة إمكانية حصولهم على العلاج؛

(م) تعزيز التدابير الوقائية المستندة إلى الأدلة التي يقوم بها القطاع الصحي، بما في ذلك ما ينفذ منها في المناطق الريفية والأماكن التي يصعب الوصول إليها؛

(٧) متاح على: www.who.int/hiv/pub/idu/targetsetting/en/index.html.

(ن) بدء تطبيق التدابير الطبية البيولوجية الجديدة بمجرد التثبت من صلاحيتها، بما في ذلك طرق الوقاية التي تكون الأنثى هي المبادرة بتطبيقها، كمبيدات الميكروبات وعلاج فيروس نقص المناعة البشرية الوقائي والعلاج المبكر كوسيلة للوقاية، وتحضير لقاح مضاد لفيروس نقص المناعة البشرية؛

٦٠ - نلتزم بضمان أن توظف الموارد المالية المرصودة للوقاية لاتخاذ تدابير وقائية تستند إلى الأدلة بما يلائم طابع انتشار الوباء في كل بلد على حدة عن طريق التركيز على المواقع الجغرافية والشبكات الاجتماعية وفئات السكان المعرضة للإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية، في ضوء عدد الإصابات الجديدة في كل سياق، ضمنا لإنفاق الموارد المخصصة للوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية بأكبر قدر ممكن من الفعالية من حيث التكلفة وضمان إيلاء اهتمام خاص للنساء والفتيات والشباب والأيتام والأطفال قليلي المنعة والمهاجرين والمتضررين من حالات الطوارئ الإنسانية والسجناء والمنتسبين إلى الشعوب الأصلية والأشخاص ذوي الإعاقة، تبعا للظروف المحلية؛

٦١ - نلتزم بكفالة أن تستهدف استراتيجيات الوقاية الوطنية على نحو شامل فئات السكان الأكثر عرضة للخطر وكفالة تعزيز نظم جمع البيانات المتعلقة بهذه الفئات وتحليلها واتخاذ التدابير لتوفير الخدمات المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية، بما في ذلك توفير الفحوص للكشف عن الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية لفئات السكان التي يرغب أفرادها في إجرائها. بحض إرادتهم وبسرية وتقديم خدمات المشورة لهم في هذا الخصوص، تشجيعا على طلب الحصول على خدمات الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية والعلاج والرعاية والدعم؛

٦٢ - نلتزم بالعمل على خفض معدلات انتقال فيروس نقص المناعة البشرية عن طريق الاتصال الجنسي بنسبة ٥٠ في المائة بحلول عام ٢٠١٥؛

٦٣ - نلتزم بالعمل على خفض معدلات انتقال فيروس نقص المناعة البشرية بين متعاطي المخدرات بالحقن بنسبة ٥٠ في المائة بحلول عام ٢٠١٥؛

٦٤ - نلتزم بالعمل على القضاء على انتقال فيروس نقص المناعة البشرية من الأم إلى الطفل وعلى إحداث انخفاض كبير في معدلات وفيات الأمهات التي تحدث من جراء الإصابة بمتلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) بحلول عام ٢٠١٥؛

العلاج والرعاية والدعم: القضاء على حالات الاعتلال والوفاة من جراء الإصابة بمتلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)

٦٥ - نتعهد بتكثيف الجهود الكفيلة بالمساعدة على رفع معدل العمر المتوقع وتحسين نوعية حياة جميع المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية؛

٦٦ - نلتزم بتعجيل الجهود الرامية إلى تحقيق هدف توفير العلاج المضاد للفيروسات العكوسة لكل الأشخاص الذين تستلزم حالتهم الحصول عليه وفقاً لمبادئ منظمة الصحة العالمية التوجيهية للعلاج من فيروس نقص المناعة البشرية التي توصي بضرورة البدء في الوقت المناسب بتقديم العلاج المضمون الجودة لتعظيم نفعه، بهدف توفير العلاج المضاد للفيروسات العكوسة لـ ١٥ مليون مصاب بفيروس نقص المناعة البشرية بحلول عام ٢٠١٥؛

٦٧ - نلتزم بدعم خفض تكلفة الوحدة وتحسين طرق العلاج من فيروس نقص المناعة البشرية بسبل منها توفير نظم علاج جيدة وفعالة ومبسطة وأقل سمية بأسعار معقولة تتفادى مقاومة الفيروس للأدوية، وتوفير خدمات تشخيص بسيطة بأسعار معقولة في مراكز الرعاية، وخفض تكاليف جميع عناصر العلاج الرئيسية، وتعبئة المجتمعات المحلية وبناء قدراتها دعماً لتوسيع نطاق توفير العلاج ومداومة المرضى على العلاج، وتنفيذ برامج تدعم زيادة التقيد بنظام العلاج، والاضطلاع بجهود تستهدف تحديداً سكان المناطق البعيدة عن مرافق وبرامج الرعاية الصحية وسكان العشوائيات وغيرها من الأماكن التي تكون فيها مرافق الرعاية الصحية غير كافية، والتسليم بالفائدة التي يعود بها العلاج في الوقاية من المرض إضافة إلى جهود الوقاية الأخرى؛

٦٨ - نلتزم بوضع استراتيجيات لتشخيص حالات إصابة الرضع بفيروس نقص المناعة البشرية على نحو أفضل وتنفيذها، بطرق منها توفير خدمات التشخيص في مراكز الرعاية، وزيادة توفير العلاج لعدد أكبر من الأطفال والمراهقين المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية وتسهيل حصولهم عليه، بما في ذلك توفير العلاج الوقائي وعلاج الأمراض الانتهازية، وتقديم دعم أكبر للأطفال والمراهقين من خلال زيادة الدعم المالي والاجتماعي والمعنوي لذويهم وأسرهم وأولياء أمورهم الشرعيين، وبالمساعدة على الانتقال السلس من علاجهم كأطفال إلى علاجهم كشباب، وتوفير ما يتصل بذلك من خدمات ودعم؛

٦٩ - نلتزم بتعزيز الخدمات التي تدمج بين الوقاية من الأمراض التي تتزامن الإصابة بها مع الإصابة بالفيروس كالسل والتهاب الكبد وعلاج المصابين بها ورعايتهم، وزيادة فرص الحصول على الرعاية الصحية الأولية والرعاية الشاملة وخدمات الدعم الجيدة بأسعار معقولة، بما في ذلك الرعاية والخدمات للتصدي للجوانب البدنية والروحية والنفسية

الاجتماعية والاجتماعية الاقتصادية والقانونية للإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية، وتوفير خدمات الرعاية للتخفيف من شدة المرض؛

٧٠ - نلتزم باتخاذ إجراءات فورية على الصعيدين الوطني والعالمي لإدماج الدعم الغذائي والتغذوي في البرامج المعدة للمتضررين من فيروس نقص المناعة البشرية ضمنا لحصولهم على طعام كاف ومغذ وغير ضار يلبي احتياجاتهم الغذائية ويناسب أذواقهم ليحيوا حياة مكفولة بالنشاط والصحة كجزء من الجهد الشامل للتصدي لفيروس نقص المناعة البشرية والإيدز؛

٧١ - نلتزم بأن نعمل، قبل حلول عام ٢٠١٥ حيثما أمكن، على تذليل العقبات التي تحد من قدرة البلدان المنخفضة الدخل والمتوسطة الدخل على توفير منتجات وخدمات تشخيص وأدوية ومستلزمات ومنتجات صيدلانية أخرى فعالة بأسعار معقولة للحماية والعلاج من فيروس نقص المناعة البشرية وعلى توفير علاج الأمراض الانتهازية والأمراض التي تتزامن الإصابة بها مع الإصابة بالفيروس، وتقليل تكاليف الرعاية المزمنة التي يحتاجها المصاب مدى الحياة، بطرق منها تعديل القوانين واللوائح الوطنية، وفق ما تراه كل حكومة مناسبة، تحقيقا لما يلي على النحو الأمثل:

(أ) الاستفادة على نحو تام من المرونة التي يتيحها اتفاق الجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية الذي يهدف تحديدا إلى تعزيز فرص الحصول على الأدوية وتعزيز تجارتها، والعمل، تسليما منا بأهمية نظام حقوق الملكية الفكرية في المساعدة على زيادة فعالية إجراءات التصدي للإيدز، على الحيلولة دون أن تقوض أحكام حقوق الملكية الفكرية في اتفاقات التجارة تلك المرونة، وفق ما تم تأكيده في إعلان الدوحة بشأن الاتفاق المتعلق بالجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية والصحة العامة^(٨)، والدعوة إلى القبول بسرعة بتعديل المادة ٣١ من الاتفاق الذي اعتمده المجلس العام لمنظمة التجارة العالمية في قراره المؤرخ ٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥^(٩)؛

(ب) التصدي للعقبات والأنظمة والسياسات والممارسات التي تحول دون توفير علاج فيروس نقص المناعة البشرية بأسعار معقولة، عن طريق تشجيع منافسة الأدوية التي لا تحمل اسما تجاريا للمساعدة على خفض تكاليف الرعاية المزمنة التي يحتاجها المصاب مدى الحياة، وتشجيع جميع الدول على تطبيق تدابير وإجراءات لإنفاذ أحكام حقوق الملكية

(٨) منظمة التجارة العالمية، الوثيقة WT/MIN(01)/DEC/2. متاحة على: <http://docsonline.wto.org>.

(٩) انظر: منظمة التجارة العالمية، الوثيقة WT/L/641. متاحة على: <http://docsonline.wto.org>.

الفكرية بشكل يتجنب إيجاد عقبات تعترض التجارة المشروعة للأدوية وتوفير ما يلزم من ضمانات ضد إساءة تطبيق هذه التدابير والإجراءات؛

(ج) تشجيع الاستخدام الطوعي، حسب الاقتضاء، للآليات الجديدة من قبيل الشراكات والتسعير المتعدد المستويات وتبادل براءات الاختراع المفتوحة المصدر والعمل بنظام براءات الاختراع المجمعة لصالح جميع البلدان النامية عن طريق كيانات من قبيل مجمع براءات اختراع الأدوية، للمساعدة على خفض تكاليف العلاج وتشجيع تطوير مركبات جديدة لعلاج فيروس نقص المناعة البشرية، بما في ذلك أدوية فيروس نقص المناعة البشرية وخدمات التشخيص التي تقدم في مراكز الرعاية، ولا سيما للأطفال؛

٧٢ - نحث المنظمات الدولية المعنية، من قبيل المنظمة العالمية للملكية الفكرية ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ومنظمة التجارة العالمية ومنظمة الصحة العالمية، حسب الاقتضاء، على أن تقدم عند الطلب ووفقاً لولاية كل منها، المساعدة التقنية والمساعدة في مجال بناء القدرات للحكومات الوطنية للبلدان النامية لدعم ما تبذله من جهود لزيادة إتاحة الأدوية والعلاج للأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية، وفقاً للاستراتيجيات الوطنية لكل حكومة، بما يتسق مع المرونة المتاحة في إطار اتفاق الجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية، وبسبب تشمل الاستفادة من هذه المرونة، على النحو الذي جرى تأكيده في إعلان الدوحة بشأن الاتفاق المتعلق بالجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية والصحة العامة؛

٧٣ - نلتزم بالتصدي بحلول عام ٢٠١٥ للعوامل التي تحد من الإقبال على العلاج وتسهم في نفاذ المخزون من العلاج وفي تأخر إنتاج الدواء وإيصاله وعدم تخزين الأدوية بشكل مناسب وانقطاع المرضى عن تلقي العلاج، بما في ذلك عدم كفاية وسائل النقل إلى مواقع العيادات وعدم توفرها وعدم إمكانية الاطلاع على المعلومات والإفادة من الموارد والمواقع، لا سيما للأشخاص ذوي الإعاقة، وعدم معالجة الآثار الجانبية للعلاج على النحو الأمثل وعدم التقيد بالعلاج وتكبد المرضى تكاليف العلاج بخلاف الدواء وفقدان الدخل بسبب الحضور إلى العيادات وعدم كفاية الموارد البشرية لتوفير الرعاية الصحية؛

٧٤ - نهيّب بشركات الأدوية اتخاذ التدابير التي تكفل إنتاج أدوية مضادة للفيروسات العكوسة جيدة وفعالة بأسعار معقولة وإيصالها دون تأخير، للإسهام في الحفاظ على كفاءة النظام الوطني لتوزيع هذه الأدوية؛

٧٥ - سنعمل على تكثيف الجهود من أجل مكافحة السل الذي يمثل أحد الأسباب الرئيسية لوفيات الأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية، عن طريق تحسين

الكشف عنه والوقاية منه وإتاحة خدمات تشخيص السل والسل المقاوم للأدوية وعلاجه وإتاحة العلاج بالأدوية المضادة للفيروسات العكوسة، عن طريق زيادة تكامل الخدمات المتصلة بفيروس نقص المناعة البشرية والسل اتساقا مع الخطة العالمية للقضاء على السل، للفترة ٢٠١١-٢٠١٥، وملتزم بالعمل على خفض عدد الوفيات من جراء الإصابة بالسل بين الأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية بنسبة ٥٠ في المائة، بحلول عام ٢٠١٥؛

٧٦ - نلتزم بخفض المعدلات المرتفعة للإصابة المتزامنة بفيروس نقص المناعة البشرية والتهاب الكبد الوبائي باء وجيم، عن طريق تقييم الحاجة إلى العلاج على الصعيد العالمي في أقرب وقت ممكن وزيادة الجهود لإعداد لقاح لالتهاب الكبد الوبائي جيم والإسراع في توسيع نطاق إتاحة اللقاح المناسب لالتهاب الكبد الوبائي باء وتشخيص الإصابة المتزامنة بفيروس نقص المناعة البشرية والتهاب الكبد الوبائي وعلاجها؛

النهوض بحقوق الإنسان للحد من الوصم والتمييز والعنف بسبب الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية

٧٧ - نلتزم بتكثيف الجهود الوطنية لوضع أطر قانونية واجتماعية وعلى مستوى السياسات في كل سياق وطني للتمكين من القضاء على الوصم والتمييز والعنف بسبب الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية وتعزيز إتاحة خدمات الوقاية من الفيروس والعلاج والرعاية والدعم وإتاحة التعليم والرعاية الصحية والتوظيف والخدمات الاجتماعية دون تمييز وتوفير الحماية القانونية للأشخاص المتضررين من الإصابة بالفيروس، بما في ذلك حقوق الإرث واحترام الخصوصية والسرية، وتعزيز جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية وحمايتها مع إيلاء اهتمام خاص لجميع الأشخاص المعرضين لخطر الإصابة بالفيروس والمتضررين منه؛

٧٨ - نلتزم بالقيام، حسب الاقتضاء، باستعراض القوانين والسياسات التي تؤثر سلبا في تنفيذ برامج الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية وعلاج المصابين به والمتضررين منه ورعايتهم ودعمهم بنجاح وفعالية، والنظر في مراجعتها وفق أطر الاستعراض الوطنية والأطر الزمنية ذات الصلة بذلك؛

٧٩ - نشجع الدول الأعضاء على النظر في تحديد واستعراض ما تبقى من قيود على دخول الأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية وبقائهم وإقامتهم من أجل إزالتها؛

٨٠ - نلتزم بوضع استراتيجيات وطنية للتصدي لفيروس نقص المناعة البشرية والإيدز تعنى بتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، بما في ذلك البرامج التي تهدف إلى القضاء على الوصم

والتمييز ضد الأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية والمتضررين منه، بمن فيهم أسرهم، بسبل منها توعية أفراد الشرطة والقضاة وتدريب العاملين في مجال الرعاية الصحية على عدم التمييز والحفاظ على السرية وكفالة الموافقة عن علم ودعم الحملات الوطنية للتعليم في مجال حقوق الإنسان والتوعية بالمسائل القانونية وتوفير الخدمات القانونية ورصد أثر البيئة القانونية في الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية وفي توفير العلاج والرعاية والدعم للمصابين به؛

٨١ - نلتزم بكفالة أن تلي الإجراءات الوطنية للتصدي لفيروس نقص المناعة البشرية والإيدز الاحتياجات الخاصة للنساء والفتيات، بمن فيهن النساء والفتيات المصابات بفيروس نقص المناعة البشرية والمتضررات منه، طوال حياتهن، عن طريق تعزيز التدابير القانونية والإدارية والتدابير المتعلقة بالسياسة العامة وغيرها من التدابير من أجل تعزيز وحماية تمتع المرأة على نحو تام بجميع حقوق الإنسان والحد من تعرضها للإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية عن طريق القضاء على جميع أشكال التمييز وجميع أنواع الاستغلال الجنسي للنساء والفتيات والأولاد، لأغراض عدة منها الأغراض التجارية، وجميع أشكال العنف ضد النساء والفتيات، بما في ذلك الممارسات التقليدية والعرفية الضارة والانتهاك والاعتصاب وغير ذلك من أشكال العنف الجنسي والضرب والاتجار بالنساء والفتيات؛

٨٢ - نلتزم بتعزيز النظم الوطنية للحماية الاجتماعية وحماية الطفل وبرامج الرعاية والدعم للأطفال، لا سيما الإناث والمراهقات المتضررات من الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية والمعرضات لخطر الإصابة به، وأسرهم والقائمين على رعايتهم، بسبل من بينها توفير فرص متكافئة لدعم تنشئة اليتامى وغيرهم من الأطفال المتضررين من الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية والمصابين به وتنمية قدراتهم إلى أقصى حد ممكن، لا سيما من خلال ضمان المساواة في الحصول على التعليم وهيئة بيئة آمنة للتعليم لا تمييز فيها، وتوفير نظم وسبل حماية قانونية داعمة تشمل نظم التسجيل المدني وتزويد الأطفال وأسرهم والقائمين على رعايتهم بمعلومات وافية ودعمهم، وعلى الأخص تزويد الأطفال المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية بمعلومات ملائمة لأعمارهم عن الفيروس لمساعدتهم أثناء مرحلة المراهقة، بما يتفق مع قدراتهم الآخذة في التطور؛

٨٣ - نلتزم بتعزيز القوانين والسياسات التي تكفل تمتع الشباب على الوجه التام بجميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية، لا سيما المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية ومن هم أكثر عرضة للإصابة به من أجل القضاء على ما يواجهونه من وصم وتمييز؛

٨٤ - نلتزم بالتصدي، وفق التشريعات الوطنية، لإمكانية تعرض المهاجرين وفئات السكان المتنقلين للإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية ودعم إتاحة خدمات الوقاية من الفيروس والعلاج والرعاية والدعم لهم؛

٨٥ - نلتزم بتخفيف أثر الوباء على العمال وأسرتهم ومعاليهم وأماكن عملهم واقتصاداتهم، بسبل منها مراعاة جميع اتفاقيات منظمة العمل الدولية والتوجيهات الواردة في توصيات منظمة العمل الدولية في هذا الصدد، بما في ذلك التوصية المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية والإيدز وعالم العمل، لعام ٢٠١٠ (التوصية رقم ٢٠٠)، وندعو أرباب العمل واتحادات ونقابات العمال والموظفين والمتطوعين إلى القضاء على الوصم والتمييز وحماية حقوق الإنسان وتيسير الحصول على خدمات الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية والعلاج والرعاية والدعم؛

الموارد اللازمة للتصدي للإيدز

٨٦ - نلتزم بالعمل على سد الثغرات في توفير الموارد على الصعيد العالمي للتصدي لفيروس نقص المناعة البشرية والإيدز التي تصل في الوقت الراهن، حسب تقديرات برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، إلى ٦ بلايين دولار سنويا، بحلول عام ٢٠١٥، عن طريق زيادة الاستثمارات الاستراتيجية ومواصلة التمويل المحلي والدولي لتمكين البلدان من الحصول على موارد مالية مستدامة يمكن التنبؤ بها وعن طريق مصادر مبتكرة للتمويل وكفالة تدفق التمويل من خلال النظم المالية القطرية، حسب الاقتضاء وحيثما كان ذلك متاحا، واتساقه مع الاستراتيجيات الوطنية المستدامة الخاضعة للمساءلة المعنية بالتصدي لفيروس نقص المناعة البشرية والإيدز والتنمية التي تعظم التآزر وتعمل على إرساء برامج مستدامة تستند إلى الأدلة تنفذ بشفافية وفعالية وتخضع للمساءلة؛

٨٧ - نلتزم بوضع حد لتصاعد التكاليف، عن طريق استخدام الموارد بكفاءة، وبالتصدي للعقبات التي تعترض التجارة القانونية للأدوية التي لا تحمل اسما تجاريا وغيرها من الأدوية المنخفضة التكلفة، وتحسين كفاءة الوقاية عن طريق وضع تدابير تهدف تحديدا إلى إرساء برامج أكثر كفاءة وابتكارا واستدامة للتصدي لفيروس نقص المناعة البشرية والإيدز وفقا للخطط والأولويات الإنمائية الوطنية، وكفالة استغلال أوجه التآزر بين إجراءات التصدي لفيروس نقص المناعة البشرية والإيدز والجهود المبذولة لتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية؛

٨٨ - نلتزم بأن نصل بحلول عام ٢٠١٥، من خلال مجموعة من الخطوات المتعاقبة ومن خلال تقاسم المسؤولية، إلى مستوى إنفاق سنوي عال على الصعيد العالمي على فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز، في الوقت الذي نقر فيه بأن المبلغ الكلي المنشود، حسب تقديرات برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، يتراوح بين ٢٢ و ٢٤ بليون دولار في البلدان المنخفضة الدخل والمتوسطة الدخل، وبأن نحقق ذلك عن طريق زيادة السيطرة الوطنية على أنشطة التصدي لفيروس نقص المناعة البشرية والإيدز من خلال تخصيص اعتمادات أكبر من الموارد الوطنية ومصادر التمويل التقليدية، بما في ذلك المساعدة الإنمائية الرسمية؛

٨٩ - نحث بقوة البلدان المتقدمة النمو التي تعهدت بتحقيق هدف تخصيص ٠,٧ في المائة من الناتج القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية بحلول عام ٢٠١٥ على بذل جهود ملموسة إضافية للوفاء بالتزاماتها في هذا الصدد، ونحث البلدان المتقدمة النمو التي لم تحقق هذا الهدف بعد على القيام بذلك؛

٩٠ - نحث بقوة البلدان الأفريقية التي اعتمدت إعلان وإطار عمل أبوجا بشأن مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز والسل وما يتصل بذلك من أمراض معدية أخرى^(١٠) على اتخاذ تدابير عملية لتحقيق الهدف المتعلق بتخصيص نسبة ١٥ في المائة على الأقل من ميزانيتها السنوية لتحسين قطاع الصحة، وفقا لإعلان وإطار عمل أبوجا؛

٩١ - نلتزم بالنهوض بنوعية المعونة عن طريق تعزيز الملكية الوطنية والتنسيق والمواءمة والقدرة على التنبؤ والمساءلة والشفافية المتبادلتين والتوجه نحو تحقيق النتائج؛

٩٢ - نلتزم بدعم آليات التمويل القائمة، بما في ذلك الصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا ومنظمات الأمم المتحدة المعنية، وتعزيزها عن طريق توفير الأموال بطريقة مستدامة يمكن التنبؤ بها، وخصوصا للبلدان المنخفضة الدخل والمتوسطة الدخل التي تزرع تحت عبء الأمراض أو يوجد بها عدد كبير من السكان المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية والمتضررين منه؛

٩٣ - نلتزم مرة أخرى بتنفيذ المبادرة المعززة المعنية بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون على نحو تام ونوافق على إلغاء جميع الديون الرسمية الثنائية المستوفية للشروط للبلدان المؤهلة المشمولة بالمبادرة التي بلغت نقطة الإنجاز في إطار المبادرة، لا سيما البلدان الأكثر تضررا من فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز، ونحث على استخدام الوفورات من خدمة الدين، في جملة

(١٠) انظر: منظمة الوحدة الأفريقية، الوثيقة OAU/SPS/ABUJA/3.

أمور، لتمويل برامج القضاء على الفقر، وخصوصاً لتوفير خدمات الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز وغيرهما من الأمراض للمصابين وعلاجهم ورعايتهم ودعمهم؛

٩٤ - نلتزم بتعزيز إرساء آليات تمويل مبتكرة جديدة طوعية إضافية للمساعدة على سد العجز في الموارد المتاحة للتصدي لفيروس نقص المناعة البشرية والإيدز على الصعيد العالمي وتحسين تمويل إجراءات التصدي لفيروس نقص المناعة البشرية والإيدز على المدى البعيد، وملتزم بتعجيل الجهود الرامية إلى تحديد آليات التمويل المبتكرة التي يتوقع أن توفر موارد مالية إضافية للتصدي لفيروس نقص المناعة البشرية والإيدز واستكمال مخصصات الميزانيات الوطنية والمساعدة الإنمائية الرسمية؛

٩٥ - نسلم بأن الصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا آلية بالغة الأهمية لإتاحة الوقاية والعلاج والرعاية والدعم للجميع بحلول عام ٢٠١٥، وننوه ببرنامج إصلاح الصندوق العالمي، ونشجع الدول الأعضاء ودوائر الأعمال، بما في ذلك المؤسسات والمترعون للأعمال الخيرية، على تقديم أعلى مستوى من الدعم للصندوق العالمي، مع الأخذ في الاعتبار الأهداف المتعلقة بالتمويل المقرر تحديدها في استعراض منتصف المدة الذي سيجرى في عام ٢٠١٢ لعملية تجديد موارد الصندوق؛

تعزيز النظم الصحية وإدماج إجراءات التصدي لفيروس نقص المناعة البشرية ومتلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) في الجهود الأوسع نطاقاً المبذولة من أجل الصحة والتنمية

٩٦ - نلتزم بمضاعفة الجهود لتعزيز النظم الصحية، بما في ذلك الرعاية الصحية الأولية، ولا سيما في البلدان النامية، باتخاذ تدابير من قبيل تخصيص الموارد الوطنية والدولية والتنفيذ اللامركزي على النحو المناسب لبرامج فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز من أجل تيسير وصول المجتمعات المحلية إليها، بما في ذلك سكان المناطق الريفية والنائية، وإدماج البرامج المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية والإيدز في خدمات الرعاية الصحية الأولية والرعاية الصحية الجنسية والإنجابية والخدمات التي تقدمها جهات متخصصة لمكافحة الأمراض المعدية، وتحسين التخطيط للاحتياجات من المؤسسات والهياكل الأساسية والموارد البشرية، وتحسين إدارة سلسلة الإمداد داخل النظم الصحية، وزيادة قدرات الموارد البشرية المتاحة لإجراءات التصدي، بوسائل منها تعزيز تدريب الموارد البشرية ومعدلات استبقائها لأداء مهام وضع السياسات والتخطيط في مجال الصحة، وقدرات العاملين في مجال الرعاية الصحية، بما يتماشى مع المدونة العالمية الطوعية لمنظمة الصحة العالمية للممارسات المتعلقة

بتوظيف العاملين في مجال الصحة على الصعيد الدولي^(١١)، والعاملين في مجال الصحة في المجتمعات المحلية وأحصائيي توعية الأقران، بدعم من المنظمات الدولية والإقليمية وقطاع الأعمال والمجتمع المدني، وبالشراكة معها، حسب الاقتضاء؛

٩٧ - ندعم ونشجع، عن طريق التمويل المحلي والدولي وتوفير المساعدة التقنية، تنمية قدرات رأس المال البشري إلى حد كبير وتطوير الهياكل الأساسية الوطنية والدولية في مجال البحوث وزيادة قدرة المختبرات وتحسين أنظمة الرقابة وجمع البيانات وتجهيزها وتوزيعها وتدريب القائمين بالبحوث الأساسية والسريية وعلماء الاجتماع والفنيين، مع التركيز على البلدان الأكثر تضررا من فيروس نقص المناعة البشرية و/أو التي ينتشر أو يتجمل أن ينتشر فيها الوباء انتشارا سريعا؛

٩٨ - نلتزم بالعمل مع الشركاء للقيام، بحلول عام ٢٠١٥، بتوظيف الموارد لتعزيز الربط بين الدعوة إلى التصدي لفيروس نقص المناعة البشرية والتصدي للسبل وبين السياسات والبرامج المتصلة بالتصدي لكليهما وخدمات الرعاية الصحية الأولية والصحة الجنسية والإنجابية وصحة الأم والطفل ومكافحة التهاب الكبد الوبائي بآء و جيم والارتهان بالمخدرات والأمراض غير المعدية والنظم الصحية العامة، وبتسخير خدمات الرعاية الصحية لمنع انتقال فيروس نقص المناعة البشرية من الأم إلى الطفل، وبتعزيز الربط بين الخدمات المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية وما يتصل بها من خدمات الرعاية الصحية الجنسية والإنجابية والخدمات الصحية الأخرى، بما في ذلك رعاية صحة الأم والطفل، وبإزالة النظم الموازية للخدمات والمعلومات المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية حيثما كان ذلك ممكنا، وبتعزيز الربط بين الجهود المبذولة على الصعيدين الوطني والعالمي في مجال التنمية البشرية والوطنية، بما في ذلك القضاء على الفقر والنهوض بالصحة عن طريق الوقاية وتحسين التغذية وتوفير مياه شرب نظيفة وغير ضارة وخدمات الصرف الصحي والتعليم وتحسين سبل كسب العيش؛

٩٩ - نلتزم بدعم جميع الجهود الوطنية والإقليمية والعالمية لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، بما في ذلك الجهود المضطلع بها عن طريق التعاون بين بلدان الشمال وبلدان الجنوب وفيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، من أجل تعزيز برامج الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية وعلاج المصابين به ورعايتهم ودعمهم لتكون أكثر شمولا وتكاملا وعلاج

(١١) انظر: منظمة الصحة العالمية، جمعية الصحة العالمية الثالثة والستون، جنيف، ١٧-٢١ أيار/مايو ٢٠١٠، القرارات والمقررات، المرفقات (WHA63/2010/REC/1).

المصابين بالسل والملاريا وتعزيز الرعاية الصحية الجنسية والإنجابية والرعاية الصحية للأم والطفل؛

البحوث والتطوير: مفتاح الحل للوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية وعلاجه والشفاء منه

١٠٠ - نلتزم بالاستثمار في البحوث الأساسية المعجلة بشأن تطوير وسائل مستدامة بأسعار معقولة لتشخيص فيروس نقص المناعة البشرية والسل وعلاج فيروس نقص المناعة البشرية والأمراض المرتبطة به ومبيدات الجراثيم وغيرها من التكنولوجيات الوقائية الجديدة، بما في ذلك وسائل الوقاية التي تتحكم فيها الإناث والتكنولوجيات السريعة للتشخيص والرصد وبعث العمليات الطبية الأحيائية والبحوث الاجتماعية والثقافية والسلوكية وبعث الطب التقليدي، وبمواصلة بناء القدرات البحثية الوطنية، وبخاصة في البلدان النامية، عن طريق زيادة التمويل وتعزيز الشراكات بين القطاعين العام والخاص، وبتهيئة بيئة مؤاتية لإجراء البحوث وكفالة استنادها إلى أعلى المعايير الأخلاقية والعلمية وتعزيز السلطات التنظيمية الوطنية؛

١٠١ - نلتزم بالتعجيل بإجراء البحث والتطوير من أجل إيجاد لقاح مأمون وفعال يمكن الحصول عليه وتحمل تكاليفه وعلاج شاف لفيروس نقص المناعة البشرية، ونكفل في الوقت ذاته تطوير نظم مستدامة لشراء اللقاح وتوزيعه على نحو منصف؛

التنسيق والرصد والمساءلة: تعزيز إجراءات التصدي إلى أقصى حد

١٠٢ - نلتزم باستحداث آليات تنفيذية فعالة قائمة على الأدلة للرصد والتقييم والمساءلة المتبادلة بين جميع الجهات المعنية لدعم الخطط الاستراتيجية الوطنية المتعددة القطاعات لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز للوفاء بالالتزامات الواردة في هذا الإعلان، في ظل مشاركة الأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية أو المتأثرين به أو المعرضين للإصابة به والجهات المعنية الأخرى في المجتمع المدني والقطاع الخاص على نحو فعال؛

١٠٣ - نلتزم بأن نجري بحلول نهاية عام ٢٠١٢ تنقيحا للإطار الموصى به للمؤشرات الأساسية التي تجسد الالتزامات الواردة في هذا الإعلان، وبوضع تدابير إضافية، حسب الاقتضاء، لتعزيز الآليات الوطنية والإقليمية والعالمية لتنسيق ورصد إجراءات التصدي لفيروس نقص المناعة البشرية والإيدز عن طريق عمليات شاملة وشفافة تشارك فيها على نحو تام الدول الأعضاء وغيرها من الجهات المعنية، بدعم من برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)؛

المتابعة: مواصلة التقدم

١٠٤ - نشجع وندعم تبادل المعلومات والبحوث والأدلة والخبرات بين البلدان والمناطق من أجل تنفيذ التدابير والوفاء بالالتزامات المتصلة بالتصدي على الصعيد العالمي لفيروس نقص المناعة البشرية والإيدز، ولا سيما التدابير والالتزامات الواردة في هذا الإعلان، ونعمل على تيسير تكثيف التعاون بين بلدان الشمال وبلدان الجنوب وفيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي والتعاون والتنسيق على الصعيد دون الإقليمية والإقليمية والأقاليمية، ونواصل في هذا الصدد تشجيع المجلس الاقتصادي والاجتماعي على أن يطلب إلى اللجان الإقليمية أن تدعم، كل منها في حدود ولايتها والموارد المتاحة لها، إجراء استعراضات دورية شاملة للجهود الوطنية والتقدم المحرز في المناطق التي تمارس فيها نشاطها لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية؛

١٠٥ - نطلب إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة تقريراً سنوياً عن التقدم المحرز في تحقيق الالتزامات الواردة في هذا الإعلان وأن يوافي الجمعية العامة، بدعم من برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، بمعلومات عن التقدم المحرز وفقاً لعملية الإبلاغ العالمي بشأن الأهداف الإنمائية للألفية في استعراض الأهداف الذي سيجري في عام ٢٠١٣ والاستعراضات اللاحقة.